التجربة الماليزية في القضاء على الفقر و الدروس المستفادة

Malaysian Experience in Poverty Eradication and Lessons Learned

د. بوشول السعيد
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي
said-bouchoul@univ-eloued.dz

د.غانية نذير
جامعة الشهيد حمه لخضر،
nadhir-ghania@univ-eloued.dz

أ.سعاد جرمون
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي
djermoun-souad@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام:2019/01/17 تاريخ القبول: 2019/11/29

الملخص: التجربة الماليزية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من إنجازات كبيرة يمكن ان تستفاد منها الدول النامية ، تهدف هذه الدراسة إلى عرض تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر و استخلاص مجموعة من الدروس المستفادة ، و ذلك باستعراض لأهم السياسات التي اتبعتها من سنة 1970 إلى رؤية 2020 ، حيث وضعت الحكومة الماليزية عدة برامج للقضاء على الفقر تمثلت في وضع عدة استراتيجيات للتقليل من الفقر و بدأت الخطة الماليزية الاولى 1966-1970 إلى غاية الخطة العاشرة 2011-2015 ، حيث انخفض مستوى الفقر خلال نصف قرن من 50% سنة 1970إلى 0.4% سنة 2015 ، بعد ذلك تحولت استراتيجية الحكومة من التركيز على الفقر إلى استراتيجية التنمية المستدامة ضمن خطة 2016-2020 .

الكلمات المفتاحية: الفقر ، السياسات و الاستراتيجيات ، ماليزيا .

Abstract : The Malaysian experience is a worthy developmental study and study because of the great achievements that can be benefited from developing countries, this study aims to present the experience of Malaysia in the fight against poverty and to draw a set of lessons learned, and a review of the most important policies that followed from 1970 to Vision 2020 The Malaysian government has set up several programs to eradicate poverty, including the formulation of several strategies to reduce poverty. The first Malaysian plan started from 1966-1970 until the tenth plan 2011-2015, where the level of poverty in half a century decreased from 50% to 0.4% 2015, The government's strategy has shifted from focus On poverty to the sustainable development strategy within the 2016-2020 plan.
***Key Words*:** Poverty, Policies and Strategies, Malaysia.

JEL Classification : I3 , O2.

* مرسل المقال: بوشول السعيد (said-bouchoul@univ-eloued.dz)

المقدمة:

إن التجربة الاقتصادية الماليزية من أهم التجارب الناجحة عالميًا، وقد حظيت باهتمام ودراسة الكثير من المختصين، حيث أنها استطاعت أن تسجل رقما قياسيا في التنمية الاقتصادية ولعل ذلك يرجع إلى حجم الإنجازات والنجاحات التي تمت مقارنة بالفترة الزمنية القصيرة والإمكانيات المادية والبشرية المحدودة لهذه الدولة النامية.، ومن بين هذه الإنجازات مكافحة الفقر من هنا يمكن أن نطرح الاشكالية التالية :ما هي الاستراتيجيات و السياسات التي استطاعت ماليزيا القضاء على الفقر؟ وما هي أهم الدروس التي يمكن أن تستفيد منها الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة؟.

– **أهمية الدراسة** : تتجلى أهمية الدراسة في التطرق لتجربة ماليزيا باعتبارها تجربة رائدة و مميزة ، مع ابراز أهم الخطط و البرامج التي قامت بها ماليزيا في القضاء على الفقر لتشكل نقطة تحول في تاريخها .

– **أهداف الدراسة** : تهدف هذه الدراسة إلى ابراز أثار تطبيق سياسات و استراتيجيات في ماليزيا على مكافحة الفقر بالاستعانة بأهم المؤشرات الاقتصادية ، و استخلاص مجموعة من الدروس التي تفيد الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة .

1. سياسات ماليزيا في القضاء على الفقر :

وضعت الحكومة الماليزية عدة برامج للقضاء على الفقر ، و بدأت الخطة الماليزية الاولى 1966-1970 إلى غاية الخطة العاشرة 2011-2015، حيث كانت الحكومة الماليزية صارمة في القضاء على الفقر المدقع بالإضافة إلى تحسين مستوى معيشة الفقراء الماليزيين، و من أبرز هذه السياسات نجد ما يلي : السياسة الاقتصادية الجديدة (NDP 1970-1990) ، السياسة الاقتصادية الجديدة و سياسة التنمية القومية (NDR 1991-2010) ، الرؤية المستقبلية 2020.

1.1 ما قبل خطة سياسة تنمية الامة NDP:

بعد استقلال ماليزيا مباشرة اعتنقت سياسة تنادي بالتنمية الريفية و تنمية الصناعات صغيرة الحجم ، و قد حددت ملامح هذه السياسة في الخطة الاولى لماليزيا 1956-1960 و الخطة الخماسية الثانية 1961-1656 و الخطة الخماسية الثالثة 1966-1970 و كان الهدف الرئيسي لهذه السياسة يتمثل فيما يلي (Government of Malaysia, ,p81) :

- تحقيق معدلات سريعة في النمو الاقتصادي ؛
- خفض درجة عدم استقرار الاقتصاد مع العمل على خفض معدلات البطالة؛
- تحقيق التكامل بين الشعب و الدولة بالإضافة إلى زيادة رعاية جميع مواطنيها ؛
- العدالة في توزيع الدخل و الثروة؛
- زيادة مستمرة في مستوى الدخل و الاستهلاك الفردي؛
- رفع رفاهية المواطنين الذين يعيشون في المناطق الريفية و الافراد ذوو الدخل المنخفض .

استطاعت ماليزيا خلال هذه الخطة أن تحقق معدلات نمو في الناتج المحلي الحقيقي للفترة بين 1961-1965 بين6% و 7.1% على التوالي، و تراوح المعدل في الفترة بين 1966-1970 نسبة 7.6% و 8% على التوالي ، حيث ساهم كل من قطاع الزراعة و التعدين بنسبة 45% في هذا الناتج ، و قطاع الصناعة و التشييد بنسبة 11% ، و قطاع الخدمات بنسبة 44% . لكن بالرغم من أن هذه الخطة ساهمت في رع معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى معدلات التضخم ، لكنها لم تكن فعالة في القضاء على البطالة و عدم العدالة في توزيع الدخل ، رغم انخفاض الفوارق بين الاعراق (المالاويين ، الصينيين ، الهنديين) ، و نتيجة لفشل هذه السياسات في حل مشكلة الفقر، هذا الفشل تزامن مع الاحداث العرقية في 13 ماي 1969 في ماليزيا ، هذا ما جعلها تطرح سياسة اقتصادية جديدة عرفت بسياسة تنمية الأمة NDP .

1.2 السياسة الاقتصادية الجديدة NDP (1970-1990)

بعد استقالة رئيس الوزراء تنكو عبد الرحمان سنة 1970 ، جاء رئيس الوزراء الجديد تون عبد الرزاق برؤية جديدة و شرع في تطبيق NDP التي ركزت عن (Mahathir Mohamed, 1998, PP102-103.) :

- القضاء على الفقر المدقع ؛
- القضاء على الارتباط بين العرقية و المستوى الاقتصادي؛
- خفض معدلات الفقر من 49.4 % سنة 1970 إلى 17% سنة 1990 (Government of Malaysia, P96).

و قد حددت أولوياتها في الاهداف التالية : (Bakari Musa,1999, P9) تحقيق الوحدة والتكامل القومي و ذلك عن طريق تحقيق التوازن الاقتصادي بين الاعراق المختلفة ، بالإضافة إلى خلق فرص عمل بين المالاويين عبر إعادة هيكلة المجتمع الماليزي على نحو يصحح الاختلالات الاقتصادية و الاجتماعية القائمة ، و يقلل الربط بين الاصل العرقي و الوضع المهني أو الطبقي من جانب ، و انهاء أو تقليل نسب الفقر من خلال زيادة مستويات الدخل و فرص العمل لكل الماليزيين على السواء ، بغض النظر على أصولهم العرقية من الجانب الاخر بالإضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي ، كما هدفت هذه السياسة أي إعادة النظر في ملكية الأصول الانتاجية .

و حددت هذه السياسة استراتيجيات التقليل من الفقر و تمثلت فيما يلي (Government of Malaysia , p 199):

- يتم القضاء على الفقر عن طريق زيادة الانتاجية و الدخل بواسطة استخدام تقنيات جديدة في الانتاج و استعمالات أحسن ، و رفع حركة التعاون بين القطاعات مع زيادة انتاجية الاراضي الزراعية الجديدة ، و تحديث قطاع الصيد و الغابات ، و قطاع التجارة ، الصناعة بالإضافة إلى تحديد قطاع الخدمات مع تقديم المساعدات المالية و التقنية لقطاع التربية و التدريب ، حيث تم تخصيص نسبة كبيرة من الميزانية لتطوير أكثر من 800.000 هكتار من الاراضي الجديدة التابعة للقطاع العام ، و قادت هذه العملية منظمة تطوير الاراضي مع هدف تحسين انتاج الاراضي الزراعية؛

- تقليل التفاوت في الدخول من خلال رفع مستوى دخول الفلاحين و توفير فرص العمل خاصة للمرأة و تقديم تسهيلات للمناطق الريفية من خلال زيادة تمليك الاراضي للفقراء و رأس المال المادي، و زيادة الرفاهية العامة، و تم التركيز على تحسين الزيادة النوعية و الكمية في عوامل الانتاج المتاحة للفقراء؛
- التقليل من الفقر المدقع من خلال تطوير المناطق الريفية و التحسين الري مع تسهيل الحصول على القروض و تنشيط عمليات التسويق، كما ركزت الحكومة على الفقراء في المناطق الحضرية من خلال تحسين المرافق العامة بما في ذلك السكن و النقل. كما اتخذت ماليزيا السياسة المالية وسيلة لدعم الفقراء و من أهم تلك السياسات ما يلي (Mehmet, Ozay ,1986 P46-47) :
- تشجيع الدولة المواطنين المسلمين أفراد و شركات على دفع الزكاة لصالح صندوق الزكاة القومي الذي يدار بواسطة إدارة الشؤون الاسلامية في مقابل إلغاء أو تخفيض الضرائب ؛
- الاخذ بمبدأ تصاعدية ضريبة الدخل حيث يبلغ الحد الادنى من الدخل الخاضع للضريبة حوالي 658 دولار امريكي في الشهر ، و تؤخذ الضريبة بعد خصم اقساط التأمين الصحي ، و مساهمة صندوق التأمين الاجباري و نفقات التعليم للأطفال المعوقين و هذا ما يجعل للضريبة بعدا اجتماعيا سيستفيد منه الفقراء ؛

كل هذه الاجراءات ادت الى خفض الفقر و تناقصت فوارق الدخول بين المجموعات السكانية المختلفة .

1.3 السياسة الاقتصادية الجديدة و سياسة التنمية القومية NDPللفقر 1991–2010 و رؤية 2020:

تضمنت السياسة الجديدة لماليزيا لمكافحة الفقر اربعة عناصر اساسية (Government of Malaysia, p 31) :

- القيام بعملية إصلاح زراعي و العمل على دعم صغار ملاك الاراضي الزراعية للفقراء ؛
- الاسراع في تنمية و إصلاح الاراضي الزراعية ؛
- الاسراع في عملية التصنيع ؛
- مع اعادة توجيه و زيادة الجهود التعليمية خاصة للفقراء .

قد جاءت سياسة التنمية القومية في إطار التوجه القومي الطموح الذي وضعه محمد مهاتير عام 1991 تحت شعار رؤية 2020، من أجل تمكين ماليزيا عام 2020 من القضاء على التفاوت في الدخول و مكافحة الفقر ، تحسين الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و التعليمية للمالاويين . و يقول الدكتور مهاتير عن الهدف من هذه الرؤية: "بحلول عام 2020، تستطيع ماليزيا أن تكون أمة موحدة ذات مجتمع واثق ومتشرب بالقيم المعنوية والأخلاقية القوية، يعيش بشكل ديمقراطي، ليبرالي متسامح، ومتعاطف مع الغير، تسوده العدالة الاقتصادية والانصاف والتقدمية والازدهار، ويمتلك اقتصادا قادر على المنافسة، ديناميكيا قويا ومرنا" ، تم وضع تسعة التحديات لتحقيق أهداف رؤية 2020 وهي (Mahathir Bin Mohamad, p2-3):

- التحدي1: إنشاء أمة ماليزية موحدة (تشكل العرق الماليزي) ؛
- التحدي 2: إنشاء مجتمع ماليزي متحرر نفسيا وآمن ومتطور ؛
- التحدي 3: تعزيز وتطوير مجتمع ديمقراطي ناضج؛

- التحدي 4: إنشاء مجتمع أخلاقي وقيمي؛
- التحدي 5: إنشاء مجتمع ناضج حر ومتسامح؛
- التحدي 6: تأسيس مجتمع علمي وتقدمي؛
- التحدي 7: إقامة مجتمع متعاطف ومتكاتف بشكل كامل؛
- التحدي 8: ضمان العدل الاقتصادي للمجتمع، حيث هناك توزيع عادل ومتساو لثروة الأمة.
- التحدي 9: إنشاء مجتمع مزدهر ذو اقتصاد قادر على المنافسة تماما ديناميكي قوي ومرون.

2. برامج مكافحة الفقر في ماليزيا:

الوضع في البداية كان مأساوياً، الفقر كان منتشر في كل مكان تقريباً ، بالكاد يجد الشعب قوت يومه ،القضاء على الفقر في أسرع وقت ممكن كان إجبارياً و لم يدخل في نطاق الرفاهية .. في سبيل ذلك قررت الحكومة مساعدة المؤسسات غير الحكومية في أكثر من برنامج لدعم الفقراء أبرزها (ابو الفحم, زياد ،2008 ، ص59):

- **برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً**: ويقدم فرصا جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء, وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة بهدف تحسين نوعية الحياة, وقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء وترميم بعضها, وتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي ؛
- **برنامج أمانة أسهم البوميبوترا**: وهو برنامج تمويلي يقدم قروضاً بدون فوائد للفقراء من السكان الاصليين (البوميبوترا) وبفترات سماح تصل الى اربع سنوات ,ويمكن للفقراء ان يستثمروا بعضاً من هذه القروض في شراء اسهم بواسطة المؤسسة نفسها؛
- **برنامج امانة اختيار ماليزيا**: وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعه من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة, ويهدف الى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الاسر الاشد فقرا, وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء, وتقدم الحكومة من جانبها قروض للبرنامج بدون فوائد من اجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الاعمال الصغيرة ؛
- منحت الحكومة إعانات مالية للفقراء أفراداً وأسر, مثل تقديم اعانة شهريه تتراوح ما بين (130الى 260) دولاراً شهرية ,لمن يعيل أسرة وهو غير قادر على العمل لسبب أو لأخر؛
- تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة في المناطق الحضرية, وأسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الاسيوية في عام (1997) تحدد اعتماداتها في الموازنة العامة للدولة سنويا إلى جانب اعتمادات مالية اخرى تدعم مشروعات اجتماعية موجهه لتطوير الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء؛
- توفير مرافق البنية الاساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية والفقيرة بما في ذلك مرافق النقل و الاتصالات, المدارس ,الخدمات الصحية, الكهرباء ونجحت في توسيع قاعدة الخدمات الاساسية في المناطق السكنية الفقيرة في اطار استراتيجية (2020)؛

- دعم أكثر الأدوية التي يستعملها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة كما وأتاحت فرص للقطاع الخاص في فتح مراكز صحية وعيادات خاصة وجعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف في المناطق النائية وتقديم خدمات مجانية في رعاية الصحة للحوامل والاطفال؛
- القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء مثل اقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وتساهم في دعم قاعدة خدمات التعليم و تشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في المدارس.

3. الأداء الاقتصادي الماليزي ضمن خطط القضاء عن الفقر :

3.1 الخطة الماليزية السادسة 1991–1995:

هدفت هذه الخطة إلى خفض نسبة الفقر من 17.1% عام 1990 إلى 11.1% في نهاية هذه الفترة ، كما هدفت إلى خفض عدد الاسر الفقيرة إلى 133.900 كمرحلة اولى ، ثم تخفيض العدد إلى 619.400 كمرحلة ثانية ، بالإضافة إلى تخفيض نسبة الفقر للمالاويين إلى 91% (Government of Malaysia, Op.Cit, P31).

خلال هذه الفترة انخفضت معدلات الفقر إلى 8.9 % سنة 1995 ، مع انخفاض عدد الاسر الفقيرة من 574.800 أسرة سنة 1990 إلى 370.200 اسرة سنة 1995 ، كما انخفض الفقر المدقع من 3.69 % سنة 1990 إلى 2.1% سنة 1995 (Government of Malaysia, pp 71-73) .

3.2 الخطة الماليزية السابعة 1996–2000:

استمرت الخطة السابعة في تطبيق مشاريع و برامج الخطة السادسة ، من خلال تركيز الحكومة على إقامة مشاريع للقضاء على الفقر المدقع بواسطة منظمات نثل أمانة اختيار ، و مؤسسة فلدا FELDA . فجوهر القضاء على الفقر هدف إلى تخفيض معدلات الفقر بين الماليزيين بنسبة 5.5 في المائة بحلول عام 2000. وتم أخذ غير المواطنين في الاعتبار، و توقعوا أن يكون معدل الفقر الإجمالي 6.0 في المائة وهذا أقل من الهدف المستهدف البالغ 7.2. النسبة المئوية المقدرة بموجب الخطة طويلة الأجل الثانية (OPP2). في الوقت نفسه ، كما هدفت الخطة إلى القضاء على معدل الفقر للفقراء بالكامل تقريبًا عن طريق تخفيض معدله إلى حوالي 0.5 بالمائة. باعتمادهم على النمو السريع للاقتصاد ، وخاصة في القطاع غير الزراعي، حيث سيوفر ذلك الفرص للفقراء لزيادة دخلهم والخروج من الفقر. بالإضافة إلى ذلك ، سيمكّن التعليم والتدريب على المهارات الفقراء من إيجاد وظائف في قطاعات اقتصادية أكثر إنتاجية ومربحة (**Rancangan Malaysia Ketujuh**, p 73).

3.3 الخطة الماليزية الثامنة و التاسعة للفترة 2001–2010:

هدفت الخطة الثامنة 2001-2005 إلى تخفيض نسبة الفقر إلى 5% سنة 2005 من خلال برامج متعددة بالتركيز على الفقراء الذين يعيشون في المناطق النائية و المالاويين في صباح و سرواك . (Government of Malaysia, P9) كما هدفت الخطة التاسعة 2006-2010 إلى تخفيض نسبة الفقر إلى 2.8 % و مواصلة إلغاء الفقر المدقع بحلول 2010 ، بواسطة تشجيع مشاركة السكان في الانشطة الاقتصادية المربحة ، و مساعدة الفقراء الذين يعولون كبار السن و المعوقين و منحهم مساعدات مالية (Government of Malaysia, P34) .

عموما نجد أن الخطط الماليزية الثامنة و التاسعة نجحت في تنفيذ مشاريع و برامج الفقر و القضاء على الفقر بنسبة كبيرة جدا ، مما انعكس ايجابا على معدلات الفقر و التي انخفضت بشكل كبير خلال هذه الفترة .

3.4 الخطة الماليزية العاشرة 2011– 2015:

تغير الهدف في هذه الخطة إلى تحسين مستويات معيشة 40 % من الاسر ذات الدخل المنخفض و شمل هذا الهدف رفع نوعية حياة سكان المناطق الريفية ، مع زيادة مشاركة أسر الحضر في النشاطات الاقتصادية و منح كل من فقراء الارياف و المدن إعانات السكن ، مع رفع مستوى أداء المالاويين و الجدول الموالي يبين تطور المبالغ المالية المخصصة لمحاربة الفقر خلال المخططات 1971 – 2010.

جدول01 : تطور المبالغ المالية المخصصة لمحاربة الفقر للفترة 1971– 2010

مدة المخطط	متوسط معدل النمو	البمبلغ الكلي المخصص للتطوير	المبلغ المخصص للقضاء على الفقر	نسبة المساهمة
المخطط الماليزي الأول 1971–1975	7.1	8950	2350	26.3
المخطط الثالث الماليزي 1976–1980	8.6	31147	63734	20.5
المخطط الماليزي الرابع 1981–1985	5.1	46320	112385	24.3
المخطط الماليزي الخامس 1986–1990	6.7	35300	13660	38.7
المخطط الماليزي السادس 1991–1995	8.7	54705	139008	25.4
المخطط الماليزي السابع 1996–2000	4.9	67500	-	-
المخطط الماليزي الثامن 2001–2005	4.5	170000	-	-
المخطط الماليزي التاسع 2006–2010	6.0	220000	4465.3	2.2

Source : **various five years development plan**, Malaysia,2010

عرفت المبالغ المخصصة لمحاربة الفقر في ماليزيا ارتفاعا كبيرا ابتداء من المخطط الاول الذي خصص له مبلغ يقدر بـ 2350مليون رنجيت ، إلى غاية المخطط السادس و الذي خصص له مبلغ 139008 مليون رنجيت للقضاء على هذه الظاهرة ، إلا أن هذا المبلغ انخفض بشكل كبير خلال المخططات الثامنة و التاسعة و العاشرة و ذلك راجع لانخفاض نسبة الفقر خلال هذه الفترة .

3.5 الخطة الماليزية الحادية عشرة 2016–2020

قد اشتملت الخطة التنموية الماليزية الحادية عشر على جملة من الاستراتيجيات لمواجهة التحديات التي تعتري مسار التنمية ، و هي الخطة التي من شانها أن تستكمل بها ماليزيا طريقا لتصبح دولة متطورة مطلع 2020 ، و تحقق التوازن في تلبية الحاجيات المتعلقة بكل من الرأسمال البشري و رأسمال الاقتصاد . و قد سطرت ستة استراتيجيات من شأنها أن تحقق ذلك في إطار المنتدى الخاص بالتنمية المستدامة . و تمثلت في (Government of Malaysia ,2017 , P13):

- التحسين و الشمولية من أجل مجتمع متزن: و ذلك لضمان استفادة جميع أطياف المجتمع من التطور الاقتصادي، بغض النظر عن الجنس و العرق و المكانة الاجتماعية و الاقتصادية و الانتماء الجغرافي ؛
- تحسين الظروف المعيشية لكل أفراد المجتمع: و ذلك بتوفير الظروف الصحية اللائقة للأفراد و المسكن المحترم من أجل العيش في إطار كيانات موحدة و متعايشة؛
- الإسراع في تنمية رأس المال البشري من أجل امة متطورة و ذلك عن طريق تطوير المصانع و الرفع من إنتاجيتها و كذا تمكين اليد العاملة من التكوين العالي و خلق مناصب الشغل لامتصاص البطالة ؛
- التأكيد على التنمية الخضراء : أي التنمية الصديقة للبيئة من أجل الاستمرارية و المرونة ، حيث أن التنمية الصديقة للبيئة هو طريق للحياة و يقود الغذاء صحي و يحقق الأمن المائي و الأمن الطاقوي و تقلل من الأضرار البيئية، و هذا ما ينتج عنه حياة نوعية ؛
- التأكيد على البيئة التحتية من اجل دعم و توسيع الاقتصاد و ذلك من أجل ضمان التمكين لكل أفراد المجتمع من التمتع بوسائل الراحة و الاندماج في عالم الاتصالات و المواصلات و كذا شبكة الانترنيت ؛
- إعادة هندسة التنمية من اجل رفاهية أحسن و ضمان نوعية في النمو و تحقيق التنافسية العالمية و ذلك بتوجيه كل القطاعات الاقتصادية الى المعرفة المكثفة و القيم العليا و إنتاجية أفضل .

4. تقييم سياسات مكافحة الفقر في ماليزيا

ان من ابرز مؤشرات الفقر هو مؤشر دخل خط الفقر الذي يعبر عن الدخل الضروري لتوفير الحد الادنى من الغذاء الذي يبقي على صحة الفرد جيده ويلبي الحاجات الأساسية من الملبس والمسكن, ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى الفقر, اذ يصنف الفقراء الذين تقل دخولهم عن دخل خط الفقر, اما الاشد فقراً فهم الذين تصل دخولهم الى أقل من نصف دخل خط الفقر, واستناداً الى دخل خط الفقر الماليزي الذي يقدر بحوالي (156) دولار امريكي للأسرة الواحدة في الشهر, فأن مدى الفقر في الفترة (1990– 1995) انخفض من (9,8 % الى 1,8%), وسجل مدى الفقر المدقع انخفاضاً من(3,9% عام 1990 الى 2,1 % 1995عام), كما انخفض الفقر في المناطق الريفية من(15,6% الى13,2%) لنفس الفترة , بينما المناطق الحضرية انخفض مدى الفقر من (4,1% 1995عام الى 3,8% عام 1999),

وذلك طبقا للإحصاءات الرسمية ومن المؤشرات الرسمية ذات الدلالة, أن (94%) من الفقراء في ماليزيا يتاح لأطفالهم التعليم الأساسي مجانا

ويستفيد (72%) من الفقراء من خدمات الكهرباء و(65%) منهم يحصل على مياه نقيه, و ارتفعت توقعات الحياة لديهم (74) سنه بدلا من (67) سنة, وهذه النسب جميعها تشير الى نجاحات كبيره مقارنة بالدول النامية (ذات الدخول المتوسطة و العالية) (أبو الفحم ، مرجع سابق ، ص 62) و حسب بيانات البنك الدولي فإن نسبة الفقر وصلت إلى 5.7 % سنة 2004 ، و استمرت في الانخفاض لتصل إلى 3.6 % سنة 2007 ، و رغم الازمة المالية العالمية التي أطاحت حتى بكبريات دول العالم ، إلا ان ماليزيا لم تتأثر بها كثيرا . و طوال 2009 – 2012 أدت الزيادة الكبيرة في متوسط الدخل الشهري للأسرة إلى جانب انخفاض معدلات التضخم إلى تأثير كبير على معدل انتشار الفقر .انخفض معدل الفقر في ماليزيا بشكل كبير من 3.8 ٪ في عام 2009 إلى 1.7 ٪ في عام 2012. انخفض عدد الأسر الفقيرة بنسبة 52.7 ٪ ، من 228400 إلى 108000 خلال نفس الفترة .انخفض معدل حدوث الفقر في كل من المناطق الحضرية والريفية .انخفض معدل الفقر في المناطق الحضرية من 1.7 ٪ في عام 2009 إلى 1 ٪ في عام 2012 ، في حين أن المناطق الريفية من 8.4 ٪ إلى 3.4 ٪ .أظهر معدل انتشار الفقر في بوميبوترا انخفاضًا من 5.3 % عام 2009 إلى 2.2 % عام 2012 ، وانخفض معدل انتشار الفقر بين الصينيين من0.6 بالمئة سنة 2009 إلى 0.3 بالمئة سنة 2012 ، و معدل الفقر عند الهنود انخفض من 2.5 % (2009) إلى 1.8% (2012) (دائرة الإحصاءات ، 2012) .

الشكل 01 : الفقر و الفقر المدقع حسب المجموعات العرقية في ماليزيا 2009–2012

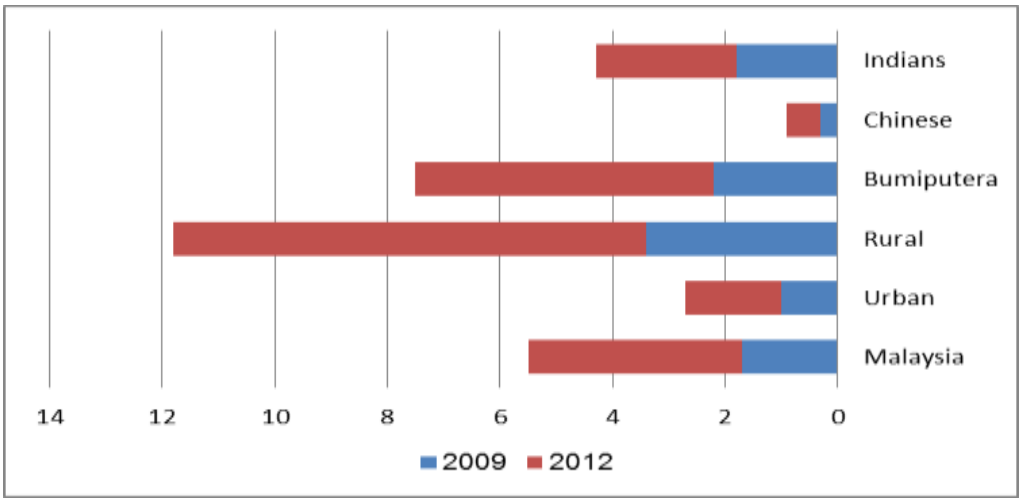

المصدر: دائرة الإحصاءات، تقرير مسح الدخل للأسر المعيشية و المرافق الاساسية 2012، https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/cone&menu_id=UlVlbUxzUWo0L3FEaWZmUVg4ZFQzZz09

تحسن معدل الفقر من 0.6 % سنة 2014 إلى 0.4 % سنة 2016 ، و بالمثل فإن حالات الفقر في المناطق الحضرية و الريفية تصور نفس الاتجاه ن حيث انخفضت إلى 0.2 % و 0.1% على التوالي ، كما انخفض معدل

انتشار الفقر في كل الولايات و كان التحسن الاكثر اهمية هو في ولاية صباح من 4 % سنة 2014 إلى 2.9 بالمئة سنة 2016 (Mohd uzir bin mahidin، 2017).

الفقر في ماليزيا منخفض للغاية ومستمر في الانخفاض، حيث يعيش 0.4 في المائة فقط من الأسر الماليزية تحت خط الفقر الوطني في عام 2015. باستخدام خط الفقر من فئة الدخل المتوسط الأعلى في الضفة الغربية وقطاع غزة ، انخفض الفقر من 16.7 إلى 2.7 في المائة من السكان في الفترة من 2008 إلى 2015. معدلات الفقر أعلى في المناطق الريفية ، ولا سيما في ولايات كيلانتان وصباح وساراواك وكيدا. كان الدافع إلى الحد من الفقر هو نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمعدل 3.5 في المائة سنويًا من عام 2011 إلى عام 2015، بالإضافة إلى نمو أسرع في الدخل بين الأسر الأقل دخلاً. بسبب الارتفاع السريع في مستويات المعيشة ، ينبغي على السلطات الماليزية النظر في تحديث خط الفقر الوطني. خط الفقر الوطني (حوالي 3.38 دولار أمريكي 2011 تعادل القوة الشرائية لذكور بالغ واحد) هو على مقربة من خط الفقر المتوسط بين البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض ، وأقل بكثير من معظم المقارنة بين الدخل المتوسط الأعلى. على سبيل المثال ، نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في تايلاند أقل بنسبة 60 في المائة من نصيب الفرد في ماليزيا ، ولكن خط الفقر فيه أعلى بنسبة 60 في المائة. نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي للمكسيك وبلغاريا يمكن مقارنتهما بموظفي ماليزيا وخط الفقر لديهما أكثر من ضعف ماليزيا. بلغ معدل النمو السنوي للفرد 4 في المئة من متوسط دخل الأسرة للفرد 8.3 في المئة في الفترة من 2011 إلى 2015 ، أو 2.4 نقطة مئوية أسرع من النمو المقابل لمجموع سكان البلاد. أدى نمط النمو الشامل إلى انخفاض كبير في عدم المساواة النسبية في الدخل. انخفض مؤشر جيني التقليدي (النسبي) بسرعة من 43.9 إلى 41.3 من عام 2011 إلى عام 2013 ، وبطء أكثر إلى 41.0 بحلول عام 2015. ومع ذلك ، وخلال الفترة نفسها ، ارتفع مقياس جيني المطلق (للدخل الشهري للفرد في الرنجيت الماليزي) من 461.3 إلى 609.1 ، مما يعكس زيادة التفاوت في الدخل بالقيمة المطلقة. (Kenneth Simler, Malaysia, April 2019,p1)

الشكل 02: معدل الفقر المدقع 2008–2015

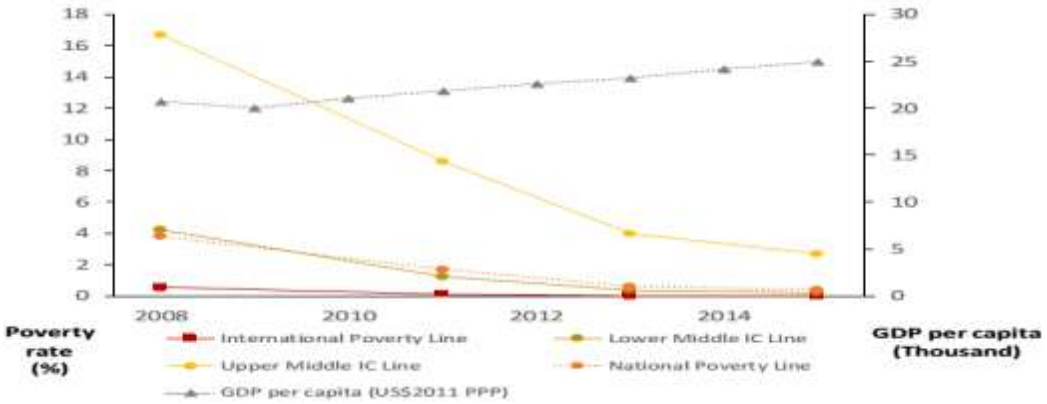

Source: Kenneth Simler, **Poverty & Equity Brief**, **East Asia & Pacific**, **Malaysia**, World bank group, Poverty & Equity Brief, East Asia & Pacific, Malaysia, April 2019,p2

الجدول 02: مؤشرات الفقر

الفقر	الفقراء بالألاف	النسبة%	المدة الزمنية
خط الفقر الوطني	122.9	0.4	2015
خط الفقر الوطني 3.3 بالرينجت الماليزية (2015) أو 1.90 دولار أمريكي (تعادل القوة الشرائية 2011) في اليوم للفرد الواحد	3.2	0.0	2015
خط الفقر في فئة الدخل المتوسط الأدنى 5.6 بالرينجت الماليزية (2015) أو 3.20 دولار أمريكي (تعادل القوة الشرائية 2011) في اليوم للفرد الواحد	72.1	0.2	2015
خط الفقر في فئة الدخل المتوسط الأعلى 9.6 رينجت ماليزية (2015) أو 5.50 دولارات أمريكية (تعادل القوة الشرائية 2011) في اليوم للفرد الواحد	823	2.7	2015
مشاركة الاحتمالات			
الدخل السنوي أو نمو الاستهلاك للفرد من 40 في المئة أسفل		8.30	2015-2011
عدم المساواة			
مؤشر Gini		41.0	2015
قسط الازدهار المشترك = نمو القاع 40 – متوسط النمو		2.35	2015-2011
النمو			
نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفرد		3.5	2015-2011
الدخل السنوي أو نمو الاستهلاك للفرد من مسح الأسرة		5.95	2015-2011

Source: Kenneth Simler, **Poverty & Equity Brief**, **East Asia & Pacific**, **Malaysia**, World bank group, Poverty & Equity Brief, East Asia & Pacific, Malaysia, April 2019, p1.

حيث تشير بيانات البنك الدولي لإحصائيات المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان) وهو المعدل الوطني للفقر هو النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون الحد الوطني للفقر ، حيث استطاعت البرامج و السياسات المتخذة من طرف الحكومة الماليزية أن تحقق نتائج مرضية في مكافحة و التقليل من الفقر من 5.1 % 2002 إلى 0.4 % 2015 كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل 03: المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان) لماليزيا من 2002 –2015

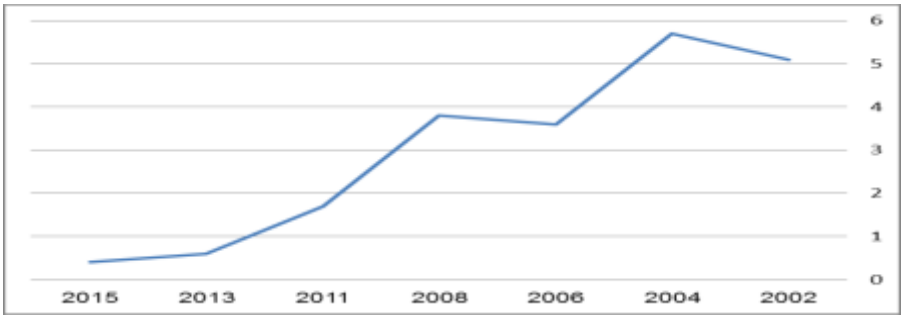

المصدر : من إعداد الباحثين باعتماد على بيانات البنك الدولي : https://data.albankaldawli.org/country/malaysia

أما فيما يخص مؤشر Gini جيني فهو يقيس المدى الذي ينحرف فيه توزيع الدخل أو نفقة الاستهلاك بين الأفراد أو الأسر ضمن اقتصاد ما عن توزيع متساوي على نحو مثالي. يرسم منحنى لورينز النسب المئوية التراكمية لإجمالي الدخل الذي تم تلقيه في مقابل العدد التراكمي للمتلقين، بدءًا أكثر الأفراد أو الأسر فقرًا. يقيس مؤشر جيني المساحة بين منحنى لورينز والخط الافتراضي للمساواة المطلقة، يتم التعبير عنها كنسبة مئوية للحد الأقصى للمساحة تحت الخط. ومن ثم فإن مؤشر جيني 0 يمثل مساواة مثالية، بينما مؤشر 100 يتضمن عدم مساواة مثالية ،(ar.knoema.com) و من الملاحظ حسب الشكل المرفق أن هذا المؤشر ينخفض تدريجيا من سنة 2008 حيث كان يبلغ 45.5 ليصل إلى 43.9 بنسبة تغير قدرت بـ 1.30 % ، ليواصل الانخفاض ليصل إلى 41.30 سنة 2013 ، و 41 سنة 2015 بنسبة انخفاض قدرت بـ 0.73 % ، و هذا يعني أن ماليزيا تتجه بنجاح إلى تطبيق عدم المساواة .

الشكل 04 : اتجاهات عدم المساواة 2008–2015

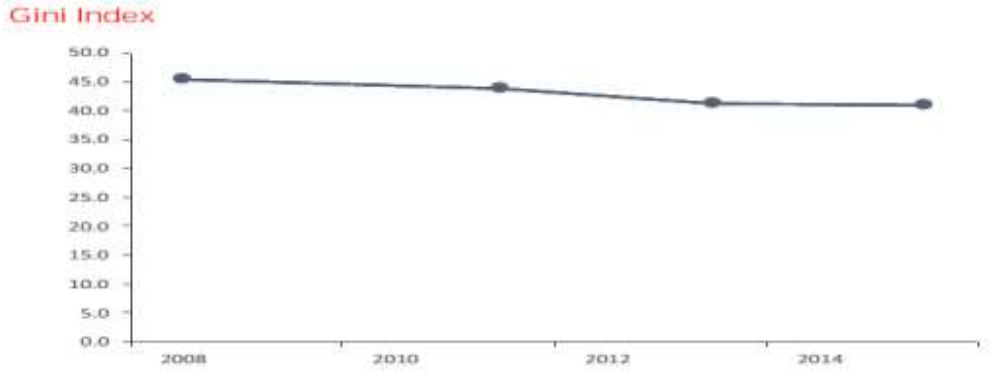

Source: Kenneth Simler, **Poverty & Equity Brief**, **East Asia & Pacific**, **Malaysia**, World bank group, Poverty & Equity Brief, East Asia & Pacific, Malaysia, April 2019,p2

لقد نجحت ماليزيا في القضاء على الفقر وذلك راجع لنجاح البرامج والسياسات الخاصة بمكافحة الفقر، عموما نجد **أن أسباب نجاح ماليزيا في القضاء على الفقر** تتمثل في الآتي (بلال محمد سعيد المصري ، 2016، ص86) :

- المناخ السياسي للبالد حيث لعب الاستقرار السياسي دور مهم في دفع عملية التنمية نحو الأمام، ذلك أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة ؛
- اعتمدت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الأصليين، إلى جانب اهتمامها بالتنمية البشرية ؛
- مكافحة الفقر كانت من أولويات السياسات الوطنية ؛
- استقرار السياسات الاقتصادية والمشاركة الشعبية والإدارة الجيدة، أي المشاركة الفعالة من قبل مؤسسات المجتمع المدني، والشفافية في الحكم والمساءلة العامة، كما أن نظام الحكم قائم على عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع واللامركزية في صنع القرار ؛

- إقامة مشاريع ومؤسسات لإقراض الفقراء وتقديم لهم مشاريع، من أجل توليد دخول جديدة لهم تساعدهم على الخروج من الفقر، و كان لتجربة صناديق الزكاة دور في تخفيف حدة الفقر في هذا البلد ؛
- و يرجع الفضل إلى السياسة الحكيمة التي اتبعها الرئيس محمد مهاتير، باعتباره طبيبا فقد استطاع أن ينجح في معالجة علة الاقتصاد الماليزي، من خلال الرؤية الثاقبة لهذه الشخصية حول تشخيص المرض، ووصف العلاج، والوصول إلى مرحلة الشفاء .

الخاتمة:

بعد عرض التجربة الماليزية لمكافحة الفقر ، و اهم العوامل التي ساعدت على نجاحها ، يمكن استخلاص مجموعة من الدروس التي قد تستفيد منها الدول النامية خاصة الاسلامية و التي نذكر منها (عبد الحميد قطوش ، ص 97) :

- شمولية التنمية لكافة المناطق و مكونات البلد ، بحيث لا يتم تفضيل منطقة أو فئة على حساب فئة معينة او منطقة اخرى ، لان هذا من شأنه إحداث خلل كبير في عملية التنمية ، بالإضافة إلى تكريس مشكلات متعددة كالشعور بالطبقية و الجهوية و سوء توزيع الدخل ؛
- في حال تعدد العرقيات كما هو الحل في ماليزيا ، فإنه من الصعوبة إرضاء كافة هذه الاطياف في وقت واحد ، و بالتالي يجب البحث على نقاط مشتركة تتقاطع فيه المصالح المختلفة ، و هو ما يتطلب توفر إرادة كبيرة في السيطرة على هذا الأمر؛
- تفعيل دور السياسات الاقتصادية الخارجية و عدم الاكتفاء باستخدام السياسات الداخلية للنهوض بالاقتصاد كالاستفادة من التكتلات الاقليمية مثلا او الاندماج في سلاسل القيمة العالمية ؛
- التركيز على العنصر البشري و رفع كفاءته باعتباره أساس التنمية؛
- ضرورة اشراك جميع الاطياف في التعبئة لإنجاح أي برنامج تنموي ، خاصة البرامج التي تستهدف القضاء على المشكلات الاجتماعية كالفقر مثلا؛
- تفعيل الادوات الاقتصادية و المالية و الاسلامية مثل الزكاة و الوقف لما لهما من دور في علاج الفقر؛
- توفير المناخ الديمقراطي المناسب و الملائم لتحقيق التنمية.

أما بالنسبة للبلدان العربية فإن حل مشكلة الفقر في المجتمعات العربية يتطلب العديد من الإجراءات التي يجب على الدول العربية القيام بها في ضوء التجربة الماليزية من بينها (علي احمد درج ،2015،ص 1378) :

- تصحيح الخلل الكبير في توزيع الثروة الوطنية والقومية، وتحمّل النخبة الثرية العربية مسؤولياتها في تنمية مجتمعاتها بتشغيل رؤوس الأموال المهاجرة في مشروعات يستفيد منها الفقراء بدل توظيفها في الخارج؛
- تحوّل المجتمع العربي من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج, من خلال العمل بالمشروعات الصغيرة لأنها لا تحتاج الى أموال ضخمه للاستثمار و تحتاج الى أيدي عامله كثيره بسبب تعدد هذه المشروعات؛

- إصلاح كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في التعاون الاقتصادي بين الوطن العربي وتحقيق وحدة اقتصادية بين البلاد العربية.

إضافة إلى ذلك:

- تبني سياسات يكون من شانها الحد من الفقر كالمتبعة في ماليزيا؛
- تبني المؤسسات الكبرى خاصة، ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية؛
- تأسيس نمو اقتصادي قابل للاستمرار وإتباع سياسة توزيعية تقلل من درجة عدم المساواة في توزيع الدخل؛
- السعي إلى الاستغلال المكثف للقدرات الذاتية والاعتماد على العمالة المحلية والاستفادة من الموارد المحدودة والطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن؛
- إعطاء أهمية قصوى للتنمية البشرية؛
- ضرورة القيام بجهد عربي منسق من اجل معالجة المشكلات المنهجية والفنية المتصلة بتعريف الفقر وطرق قياسه وتوفير البيانات والإحصائيات بالجودة المطلوبة وأن الجهد المطلوب لابد أن يعتمد أفضل الخبرات العالمية؛
- مكافحة كل أشكال البيروقراطية ومنح وتسهيل الوصول إلى قروض مصغرة وتدعيم خلق المشاريع المنتجة؛
- الاهتمام بشكل اكبر بالتنمية الريفية وتعليم وتأهيل المرأة؛
- زيادة الوعي العربي بضرورة تنظيم النسل؛
- إعطاء قروض بدون فوائد لبناء المشروعات الصناعية و الزراعية و مراقبة صرف هذه القروض؛
- دعم اغلب الأدوية و الأغذية التي يستعملها الفقراء للحد من فقرهم.

قائمة المراجع:

- ابو الفحم, زياد, دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي, مؤسسة الثقافة للنشر, ط1 الامارات،2008 .
- تقرير مسح الدخل للأسر المعيشية و المرافق الاساسية ، سنة 2012 : https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/cone&menu_id=UlVlbUxzUWo0L3FEaWZmUVg4ZFQzZz09
- المصري بلال محمد سعيد ، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (الدروس المستفادة) ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ،جامعة الازهر ، غزة ، فلسطين ، 2016.
- درج علي احمد ، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الصرفة التطبيقية، العدد 3 ، المجلد23 ، 2015.

- قطوش عبد الحميد ، دور البرامج التنموية في معالجة ظاهرة الفقر في الجزائر– دراسة تحليلية قياسية ما بين 2001–2014– ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر ، 2016–2017.
- Bakari Musa, The Malay Dilemma Revisited: Race Dynamics in Modern Malaysia, San jose, New York,1999.
- Government of Malaysia ,Malaysia sustainable development goals volentery national Review2017,Hightlevelpoliticalforum.Economicplaning Unit. June 2017 :https://ar.knoema.com/atlas/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-GINI
- Kenneth Simler, Poverty & Equity Brief, East Asia & Pacific, Malaysia, World bank group, Poverty & Equity Brief, East Asia & Pacific, Malaysia, April 2019 .
- Mahathir Bin Mohamad, Malaysian : The Way Forward (Vision2020). http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/apcity/unpan003223.pdf
- Mahathir Mohamed, The way forward, Weidenfeld and Nicolson, London ,1998.
- Malaysia ,Eighth Malaysia Plan 2001-2005, Government of Malaysia, Kuala Lumpur.
- Malaysia, First Malaysia Plan 1966-1970, Government of Malaysia, Kuala Lumpur.
- Malaysia, First Plan, Government of Malaysia , Kuala Lumpur.
- Malaysia, Ninth Malaysia Plan 2006-2010, Government of Malaysia, Kuala Lumpur.
- Malaysia, Seventh Plan 1996-2000, Government of Malaysia, Kuala Lumpur.
- Malaysia, Sixth Malaysia Plan 1990-1995, Government of Malaysia , Kuala Lumpur.
- Malaysia, Third Plan 1976-1980, Government of Malaysia , Kuala Lumpur.
- Mehmet, Ozay , Development in Malaysia: poverty , wealth and trusteeship, London,1986 .
- Mohd uzir bin mahidin, Repot of household income and basic amenties survey 2016,09 october 2017
- Rancangan Malaysia Ketujuh, 1996-2000. https://policy.asiapacificenergy.org/ sites/ default/ files/RM7.pdf